سيتم ضخ 400 ألف برميل إضافية يومياً من جانب «أوبك+»

أسعار النفط تتراجع مع قرب زيادة معروض الخام

فتحت أسعار النفط التعاملات الأسبوعية، على تراجع، مع قرب زيادة معروض الخام في الأسواق العالمية من جانب تحالف «أوبك+» اعتبارا من مطلع الشهر المقبل.

ويبدأ التحالف مطلع أغسطس القادم، تخفيف قيود خفض الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا سيتم ضخها للأسواق، ليستقر خفض الإنتاج عند 5.4 ملايين برميل يوميا، من 5.8 ملايين برميل حاليا.

ويطمح التحالف إلى مواصلة تخفيف قيود الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل إضافية يوميا خلال الشهور المقبلة، وصولا إلى تخفيض يبلغ صفر برميل بحلول سبتمبر 2022، إلا أن ذلك يعتمد على حالة السوق.

وبحلول الساعة (06:41 ت.غ)، تراجعت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم أكتوبر بنسبة 1.16 بالمئة أو 85 سنتا إلى 72.58 دولارا للبرميل.

كما تراجعت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر ، بنسبة 1.26 بالمئة أو 91 سنتا إلى 71.16 دولارا للبرميل.

والأحد من الأسبوع الماضي، اتفق التحالف على تمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية 2022؛ إذ كان من المقرر للاتفاق الذي بدأ في مطلع مايو 2020 أن ينتهي فعليا في أبريل 2022، قبل إعلان تمديده.

وتتأثر أسعار الخام كذلك، بمخاوف عودة فرض اقتصادات حول العالم، قيودا على عديد القطاعات، مع استمرار تفشي المتحور الهندي لفيروس كورونا عالميا.

احتياطيات النقد الأجنبي في الجزائر 44 مليار دولار

قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إن احتياطيات النقد الأجنبي بالبلاد تسجل حالياً 44 مليار دولار صعوداً من 42 ملياراً في أول مارس .

لكن الرئيس أوضح أن الاحتياطيات تراجعت على مدار 18 شهراً من 53 ملياراً في نهاية 2019.

وأضر تراجع أسعار النفط العالمية في السنوات الأخيرة بالمالية العامة الجزائرية بشدة في ظل اعتماد 60% من ميزانية الدولة على إيرادات تصدير الخام.

ودفع التراجع في الاحتياطيات الحكومة لتقليل الإنفاق على الاستيراد وترشيد الإنفاق على المشروعات الاستثمارية.

وتمكنت الحكومة حتى الآن من إبقاء مستويات الديون الخارجية منخفضة واستبعدت مراراً التحول إلى الاقتراض من مؤسسات دولية. وذكرت الرئاسة الجزائرية في بيان بعد اجتماع للحكومة برئاسة تبون أن الرئيس شدد على ضرورة «تأسيس مبدأ عدم الاستدانة الخارجية تعزيزاً لسيادة الجزائر».

لبنان: الليرة تنتعش وفق سعر الصرف في السوق الموازية

انتعش سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار، عشية الاستشارات النيابية الملزمة لاختيار رئيس للحكومة في البلاد.

ويعقد رئيس البلاد ميشال عون استشارات نيابية؛ لتسمية رئيس حكومة جديد عقب اعتذار رئيس «تيار المستقبل» سعد الحريري عن هذه المهمة.

ووفق مراسل الأناضول، بلغ سعر صرف الدولار، حتى الساعة 21:00 بالتوقيت المحلي ، نحو 18 ألفا و500 ليرة لبنانية، بعدما وصل إلى نحو 23 ألف ليرة عقب اعتذار الحريري عن مهمة تشكيل الحكومة منتصف يوليو الجاري.

ومنذ عام ونصف، تشهد الليرة اللبنانية هبوطا متسارعا في السوق الموازية بسبب الأزمتين الاقتصادية والسياسية في البلاد، بينما سعره الرسمي يبلغ 1510 ليرات.

ويعاني لبنان أزمة اقتصادية طاحنة غير مسبوقة أدت إلى انهيار مالي وتراجع في احتياطي العملات الاجنبية لدى المصرف المركزي، فضلا عن شح في الوقود والأدوية، وانهيار القدرة الشرائية لمعظم اللبنانيين.

وجراء خلافات، تعجز القوى السياسية اللبنانية عن تشكيل حكومة لتخلف حكومة تصريف الأعمال الراهنة، برئاسة حسان دياب، والتي استقالت بعد 6 أيام من انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020، في بلد تتصارع فيه مصالح دول إقليمية وغربية.

التضخم مجدداً على جدول أعمال الفدرالي الأميركي

سيكون التضخم مجدداً على جدول أعمال اجتماعات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي ، في موازاة التساؤلات حول الجدول الزمني المقبل لخفض الدعم المالي والقلق المتزايد من المتحورة دلتا الشديدة العدوى.

وتقول خبيرة الاقتصاد في شركة «غرانت ثورنتون» دايان سوانك، «المتحورة دلتا تضيف جرعة جديدة من عدم اليقين حتى وإن كان الاقتصاد يتعافى».

هذه النسخة الفيروسية التي ساهمت في ارتفاع حاد في حالات كوفيد19– في العديد من مناطق العالم، قد تعرض للخطر الانتعاش الاقتصادي الناجح في الولايات المتحدة.

ومصدر القلق الآخر هو الأسعار التي ترتفع الآن بأسرع وتيرة منذ 13 عاماً.

لا يزال هذا التضخم المرتفع (+3.9% خلال عام واحد في مايو ، وفقاً لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الذي يراقبه الاحتياطي الفدرالي، + 5.4% في يونيو وفقاً لمؤشر أسعار المستهلك) يثير قلقاً كبيراً، لا سيما وأنه ينبغي أن تستمر لعدة أشهر أخرى على الأقل.

يؤكد رئيس الاحتياطي الفدرالي جيروم باول مع ذلك أن هذه الظاهرة يفترض أن تكون مؤقتة ثم تأخذ في التباطؤ. وعلى غرار العديد من خبراء الاقتصاد، يتوقع أن يستقر التضخم على المدى المتوسط حول 2% وهو هدف الاحتياطي الفدرالي.

جيروم باول

لذلك على مسؤولي البنك المركزي أن يواصلوا «مناقشة تغيير مهم في السياسة المتبعة تعقده دورة اقتصادية غير نمطية ...تشهد زيادة عالمية في حالات كوفيد جراء المتحورة دلتا» وفقاً للخبيرة الاقتصادية لدى «اكسفورد ايكونوميكس» كاثي بوستيانتشيتش.

وتضيف «تظهر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية توسعا اقتصادياً غير متكافئ في حين تكبح الاضطرابات في شبكة التوريد النشاط لناحية العرض».

لذلك من السابق لأوانه على الأرجح أن تقدم المؤسسة النقدية تفاصيل عن التاريخ أو الوتيرة التي تخطط بها لخفض دعمها للاقتصاد الأمريكي.

منذ بداية تفشي الوباء كانت معدلات الاحتياطي الفدرالي تراوح بين 0 و0.25%، وتشتري المؤسسة النقدية شهرياً 120 مليار دولار من سندات الخزينة والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري.

وقد يتم الإعلان عن هذه الخطط لخفض الدعم النقدي في نهاية أغسطس) خلال الاجتماع العالمي لحكام المصارف المركزية في جاكسون هول (وايومنغ) أو في نهاية سبتمبر) خلال الاجتماع المقبل للجنة النقدية للاحتياطي الفدرالي وفقاً لمحللين.

وتتوقع دايان سوانك، أن «يكرر باول رغبته في رؤية تحسينات إضافية» مشيرة إلى أنه «لا توجد بعد خارطة طريق».

ويريد المسؤولون في الاحتياطي الفدرالي أن يكونوا قادرين على ملاحظة التقدم المحرز للبدء في تشديد سياستهم النقدية.

ومع ذلك على صعيد التوظيف ذكر جيروم باول مؤخراً بأن «الطريق لا يزال طويلاً» قبل العودة إلى التوظيف الكامل وكان معدل البطالة لا يزال يبلغ 5.9% في يونيو) مقابل 3.5% قبل الأزمة وأدنى مستوى في 50 عاماً.

بريطانيا تواصل إقصاء الشركات الصينية من مشاريع البنى التحتية

تستكشف الحكومة البريطانية طرقاً لإزالة شركة الطاقة النووية الصينية العامة CGN، من جميع مشاريع الطاقة المستقبلية في المملكة المتحدة، في إشارة أخرى إلى تدهور العلاقات بين البلدين.

وتشمل المشاريع التي يحتمل أن تكون معرضة للخطر، محطة Sizewell C للطاقة النووية البالغة تكلفتها 20 مليار جنيه إسترليني (27.5 مليار دولار) في سوفولك، وتطوير مشروع برادويل أون سي المقترح في إسيكس، وفقاً لما ذكره شخص مطلع على الأمر تحدث بشرط عدم الكشف عن هويته لوكالة «بلومبرغ».

تعد شركة CGN أيضاً مستثمراً بنسبة 33% في منشأة Hinkley Point C، والتي هي قيد الإنشاء حالياً في مقاطعة Somerset وهي واحدة من أكبر مشاريع البنية التحتية في المملكة المتحدة. كما تؤكد هذه الخطوة كيف تعمل إدارة رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون على تشديد موقفها تجاه بكين، حيث منع جونسون شركة هواوي تكنولوجيز من المشاركة في إطلاق شبكة الجيل الخامس 5G اللاسلكية في بريطانيا، وفي وقت سابق من هذا الشهر، فتح مستشار الأمن القومي البريطاني تحقيقاً في استحواذ شركة Nexperia NV المملوكة للحكومة الصينية على أكبر مصنع للرقائق في البلاد.

قال متحدث باسم وزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية في المملكة المتحدة في بيان: «يتم تنفيذ جميع المشاريع النووية في المملكة المتحدة بموجب لوائح صارمة ومستقلة لتلبية المتطلبات القانونية والتنظيمية والمتطلبات الأمنية الوطنية الصارمة في البلاد، مما يضمن حماية مصالحنا».

وأضاف: «للطاقة النووية دور مهم تلعبه في مستقبل الطاقة منخفضة الكربون في المملكة المتحدة، حيث نعمل على تحقيق هدفنا الرائد عالمياً للقضاء على مساهمتنا في تغير المناخ بحلول عام 2050».

مصر تسجل فائضاً أولياً 1.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

قالت الرئاسة المصرية في بيان ، إن مصر سجلت فائضاً أولياً 93.1 مليار جنيه (5.92 مليار دولار) أو حوالي 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في السنة المالية التي انتهت في يونيو.

وأضاف البيان أن مصر سجلت أيضاً عجزاً بالموازنة 7.4% في العام المالي 2020–2021، نزولاً من 8% قبل عام.

تتمات

ضبط 3 ممرضين

وأضاف المصدر: بعد انتهاء التحريات تم التواصل مع النيابة العامة التي منحت إذن ضبط أعضاء الشبكة وهم ممرضة مصرية وزميلها ممرض مصري الجنسية وثالث هندي وجميعهم في مستشفى الجهراء.

وذكر المصدر، أن المستفيدين الأربعة الذين اعترف عليهم التشكيل العصابي من قاطني محافظة الجهراء، مشيراً إلى أنه جار ضبطهم وأن الوافدين من هؤلاء سيتم إبعادهم عن البلاد فوراً. واعتبر المصدر أن ما صدر عن التشكيل العصابي أمر خطير للغاية، مشيراً إلى أن التشكيك في جدوى اللقاح وأهميته هو الذي فتح المجال أمام مثل هذه الجرائم غير المقبولة، لافتاً إلى أن هناك عدة تهم ستوجه إلى الممرضين الثلاثة ومنها التزوير في محررات رسمية.

مكتب البرلمان

وأكد البيان أن مجلس نواب الشعب بهياكله كافة في حالة انعقاد دائم نظراً للظروف الخاصة التي تمر بها تونس. وشدد البيان على ضرورة التزام الدولة بتأمين استمرارية عمل المؤسسات العمومية عامة والادارة البرلمانية خاصة، داعياً الشعب التونسي إلى الاستعداد للدفاع عن «استقلال تونس وحرية شعبها وتجربتها الديمقراطية ومؤسساتها الدستورية المنتخبة». من جانبها فقد تدخلت قوات الأمن التونسية، أمس، لمنع مواجهات بين مؤيدي ومعارضي قرار تجميد اختصاصات البرلمان، أمام مقر مجلس النواب بالعاصمة.

واحتشد عشرات التونسيين أمام مقر البرلمان، وسط تواجد كثيف لقوات الأمن والجيش، غداة إعلان الرئيس قيس سعيد تجميد اختصاصات البرلمان، وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من مهامه.

وكان الرئيس التونسي قد أعلن أول أمس، إقالة الحكومة وتجميد البرلمان ورفع الحصانة عن أعضاء البرلمان وتولي رئاسة السلطة التنفيذية بنفسه ما أثار ردود فعل متباينة في الشارع التونسي.

انخفاض حاد في سندات تونس الخارجية بعد تصعيد الأزمة السياسية

انخفضت السندات الصادرة عن البنك المركزي التونسي بالعملة الصعبة انخفاضا حادا ، بعد أن أقال الرئيس التونسي الحكومة وجمد عمل البرلمان أمس الأحد في تصعيد للأزمة السياسية.

ونزل إصدار السندات المقومة بالدولار التي ينتهي أجلها في 2025 بمقدار 2.6 سنت، ليتداول عند 86.005 سنت في الدولار، وهو أدنى مستوى منذ منتصف مارس بحسب ما كشفته بيانات تريدويب.

ونزلت سندات مقومة باليورو لأجل 2024 بأكثر من ثلاثة سنتات إلى 86.348 سنت، قرب أدنى مستوى في تسعة أشهر وفقا لتريدويب.

وقال الرئيس التونسي قيس سعيد يوم أمس الأحد، إنه سيتولى السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس وزراء جديد في تحرك وصفه خصومه بالانقلاب. وهذا أكبر تحد يواجه النظام الديمقراطي في تونس بعد ثورة 2011.

المفوضية الأوروبية: الحواجز أمام القطاع الصناعي مستمرة

ذكر فالديس دومبروفيكيس مفوض التجارة والاقتصاد في الاتحاد الأوروبي، أن تسوية خلاف مع الاتحاد الأوروبي بشأن التعريفات الجمركية على الصلب والألمنيوم ربما تعجز عن إزالة جميع الحواجز بشأن الصناعات.

ووفقا لوكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس، أضاف المفوض أنه بينما «الحل المثالي سيتمثل في التعليق المشترك للتعريفات الجمركية، فإنه مستعد للنظر في حلول ممكنة أخرى».

وفي (يونيو) الماضي، اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تمديد هدنة جمركية لخمسة أعوام، ما أوقف خلافا حول دعم الطائرات الممنوح لشركتي «إيرباص إس إي» و«بوينج».

ولم يتطرق المفوض لخطط تتعلق بحلول بديلة، لكن الصحيفة ذكرت أن أحد الاحتمالات ربما يكون ترتيبا بخصوص الترخيص أو المراقبة من شأنه أن يمنح مصدري الاتحاد الأوروبي حرية وصول مقيدة للسوق الأمريكية.

وتابع المفوض الأوروبي أن الجانبين يتطلعان لتشكيل عشر مجموعات عمل تغطي مجموعة من المجالات لتعزيز التعاون.

ومطلع العام الجاري، أيدت محكمة التجارة الدولية الأمريكية (البند 232) من تعريفات الأمن القومي الأمريكي على واردات الصلب، التي فرضها الرئيس السابق دونالد ترمب، ورفضت طعنا لمستورد للصلب في الرسوم. وقالت لجنة من ثلاثة قضاة في المحكمة الفيدرالية في نيويورك، التي تختص بالإجراءات التجارية التابعة لقوانين الولايات المتحدة، إن وزارة التجارة وترمب طبقا بشكل صحيح قانونا تجاريا من حقه فرض تعريفات على الواردات.

جيروم باول

وفرض ترمب رسوما جمركية 25 في المائة، على الصلب المستورد، و10 في المائة على الألمنيوم المستورد من معظم البلدان منذ (مارس) 2018، بحجة حماية الأمن القومي للولايات المتحدة، والحفاظ على إنتاج محلي سليم. واستندت المحكمة إلى القسم 232 من قانون التجارة لعام 1996، الذي يسمح للرئيس بتقييد واردات السلع المهمة للأمن القومي.

وكانت شركة يونيفرسال ستيل برودكتس في نيوجيرسي، قد رفعت دعوى أمام المحكمة تدعي فيها بأن العملية القانونية المستخدمة لفرض التعريفات كانت «معيبة من الناحية الإجرائية»، ولم تحدد تاريخ انتهاء الصلاحية، وأنه لم يكن هناك (تهديد وشيك) للأمن القومي الأمريكي، وأن ترمب قد تجاوز سلطته التقديرية في تطبيق التعريفات على واردات الصلب والألمنيوم، وهما من المنتجات السلعية.

ورحب المعهد الأمريكي للحديد والصلب، الذي يمثل شركات صناعة الصلب بالقرار، كما حث الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن على الحفاظ عليها لحماية الصناعة من طوفان الفائض من الإنتاج العالمي، الذي يتركز بشكل كبير في الصين، الذي نما فقط منذ فرض الرسوم الجمركية لأول مرة، وأشار بايدن في تصريحات سابقة، إلى أنه من المرجح أن يبقي التعريفات سارية، وذلك عندما ألغى إعفاء جمركيا على واردات الألمنيوم من إحدى الدول كان قد منحه ترمب في آخر يوم له في منصبه.